الدين والدولة

في مشروع الزكاة

لحضرة صاحب الفضيلة

الأستاذ الشيخ محمد محمد المدني

المفتش بالأزهر

تتجه النية في هذه الايام إلى إصدار قانون يجعل جباية الزكاة إلى الدولة، وينظم نصابها وقيمتها، وأنواع الأموال التي تكون فيها التي تعفى منها، ومصارفها التي تنفق فيها، على أن يستمد هذا القانون من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، دون تقيد بمذهب معين من مذاهب المسلمين.

ولا شك أن الدافع إلى ذلك دافع شريف يجب أن يحمد ويشكر، بيد أن بعض الكتاب أثار اعتراضاً على فكرة إصدار هذا القانون، لا من حيث موضوعه فحسب، ولكن من حيث المبدأ الذي يقوم عليه أيضاً، وهو مبدأ الاعتراف بالصلة بين الدين والدولة، مع أن الواجب – في نظره – هو قصر الدين على ميادين العبادة والأخلاق والعواطف الشريفة.

ولما كان هذا الموضوع ذا أهمية وخطر لدى المشتغلين بالفقه والقانون في شتى البلاد الإسلامية، وكان للزكاة نفسها شأن في الدين والمجتمع بعيد الاثر، فإني أرى من الحق عليّ أن أدلي فيهما برأيي، لعل فيه خيراً للإسلام والمسلمين.